

واقع المرأة في شركة التأمين الوطنية

إيمان شياع

وممارسة العمل اليومي. ونرى أن موقع المرأة في الشركة قد تعزز بفضل تطورات الوضع الداخلي للعراق إذ أثرت السياسة والحروب في النشاط الاقتصادي ومنها قطاع التأمين. لقد ولدت هذه الأوضاع، وخاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، نتائج غير متوقعة في تأثيرها على المجتمع وعلى المرأة بالخصوص. مشاركة الرجال في الحرب خلقت شواغر لصالح النساء على المستوى المهني لكنها، في ذات الوقت، حولت النساء إلى معيلات لأسرهن. باتت معظم الدوائر، وبضمنها شركات التأمين طبعاً، تعتمد على العنصر النسوي في تمشية العمل حيث ارتفعت نسبة النساء العاملات في شركة التأمين الوطنية إلى ٧٥٪.

إذا استثنينا عقد السبعينات من القرن الماضي، والذي شهد استقراراً سياسياً واقتصادياً نوعاً ما، كانت هناك مشاركة ايجابية لبعض النساء في العمل. ففي عام ١٩٧٥ مثلاً، كان عدد العاملين في شركة التأمين الوطنية، حسب الكتيب الذي صدر بمناسبة اليوبيل الفضي للشركة، ٨٩١ فرداً بما فيهم العمال والمستخدمين وبلغ عدد النساء العاملات في الشركة للعام المذكور ١٤٨ سيدة يعملن في مختلف الوظائف. وكانت بعضهن في مواقع قيادية مهمة، وخاصة في الإدارة العامة في الشركة، في وقت أن سوقاً تأمينياً عريقاً مثل لويديز، كما عرفت مؤخراً، لم يكن يسمح نظامه الداخلي بعمل النساء في تلك الفترة.

ورغم وجود هذه النسبة المرتفعة من الكادر النسوي استمرت هيمنة الرجل على المراكز القيادية العليا. لا نريد أن نلقي اللوم على الرجل في ذلك

المجال واستطيع أن ارصد إلى حد ما واقع المرأة فيه.

حضور المرأة في شركة التأمين الوطنية
إن سياقات العمل الحكومي تكاد تكون متشابهة في معظم دوائر الدولة، ولكن قطاع التأمين يملك من الخصوصية المهنية ما يجعله يختلف عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فموظف التأمين يجب أن يتمتع بميزات قد لا يحتاجها من يعمل في مجال آخر فما بالك إذا كان هذا الموظف امرأة؟

إن التاريخ الطويل، نسبياً، للتأمين في العراق والذي يعود إلى بداية خمسينيات القرن الماضي، وما حصل من تطور حين وضعت قيد التنفيذ في سنة ١٩٦٠ سياسة لتعريق شركات التأمين وصولاً إلى عام ١٩٦٤ حين صدر قانون تأمين شركات التأمين في العراق، واستمراراً إلى العقود اللاحقة، نقول: إن كل هذا التاريخ الطويل اكسب صناعة التأمين في العراق خبرات وكفاءات عالية متمثلة بنخبة ممتازة من الفنيين العراقيين.

التأمين أو قل الحماية التأمينية، كما هو معروف، "سلعة" يجب تسويقها، فهي ليست من السلع التي لا يستغني عنها الإنسان وخاصة في مجتمعاتنا، مما يتطلب من العاملين فيه مؤهلات خاصة به ومعرفة ودراية بعملية التسويق على المستوى المحلي. هذا إضافة إلى تسليحهم باللغة الأجنبية، وخاصة الإنجليزية، وإحاطة بأسواق إعادة التأمين العالمية وما يحدث فيها من تغييرات.

ولم تكن النساء العاملات في الشركة ببعيدات عن هذه المتطلبات بفضل المؤهلات الجامعية التي حصلن عليها،

مما لا شك فيه أن حضور المرأة في كافة ميادين الحياة المعاصرة كان له الأثر الكبير في بناء شخصيتها وتنامي قدرتها في الإبداع والتقدم. إن أي نظرة على واقع المرأة، العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص، في ظل الظروف الاجتماعية والمعتقدات التي اتسمت بها مجتمعاتنا توضح حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها لتثبيت قدرتها وإمكانيتها، وتحقيق ذاتها، والاعتماد على نفسها، فلا يخفى أن المجتمع لا زال ينظر إليها على أنها كائن ضعيف ومحدود "ناقص في العقل والدين" على الرغم من إنها شاركت في كافة المجالات وتعلمت في نفس الجامعات أسوة بالرجل.

هناك سببان لتعثر المرأة في مسيرتها العملية، أولها اجتماعي يتمثل بنظرة المجتمع السلبي، وخاصة المجتمع الذكوري، وكذلك التقاليد المتوارثة في عدم إعطائها الفرصة للتعبير عن نفسها، وإبداء كفاءتها، والسماح لها بالتطور. والسبب الثاني يعود إلى المرأة نفسها فقد ساهمت، عن قصد أو بدونه، في حصر نفسها واكتفت بدور المتفرج وتنازلت عن حقها في تقرير مصيرها حاضراً ومستقبلاً.

ومع ذلك لا نعمم هذه الحالة على الجميع فهناك من استطاعت أن تتخذ لها موطئ قدم وان تنافس الرجل في شتى المجالات وان يكون لها دور فاعل وايجابي في أي مجال تعمل فيه متحدياً بذلك الإرث الثقيل للتقاليد والنظرة الاجتماعية القاصرة. واستطيع أن أورد هنا عشرات الأمثلة ولكن ما يهمني هو أن أتحدث عن عمل المرأة في مجال التأمين تحديداً باعتباري عاملة في هذا

القرارات التي تهم الشركة والتي هي من صميم اختصاصهن.

أود أن أبين هنا بعض الأرقام:

بلغ عدد موظفي شركة التامين الوطنية لولاية عام ٢٠٠٨ (٦٩٩) موظفاً عدد الذكور (٢٨٠) في حين بلغ عدد الإناث (٤١٩) بنسبة زيادة قدرها ٦٠٪.

بلغ عدد النساء العاملات بالإنتاج ٩٢ منتجة من أصل ٣٠٥ منتجا تجلب البعض منهن أقساطا عالية وكبيرة للشركة.

يبلغ عدد الحاصلات على شهادة البكالوريوس في عموم الشركة (١٣٢) في مختلف الاختصاصات التي تحتاجها الشركة سواء كانت حسابية أو قانونية أو إدارية أو في تخصص اللغة أو التامين أو أي من التخصصات الهامة الأخرى.

قد يكون وضع المرأة في شركة التامين ايجابيا بالقياس إلى بقية الشركات. إن التحول الذي طرأ بعد عام ٢٠٠٣ يحمل الكثير من الوعود والآمال وفي مختلف الأصعدة. فعلى الرغم من الخسارات الشخصية فان هناك أمل في أن يتسع دور المرأة في المشاركة في بناء مجتمعنا وذلك عن طريق توعيتها بدورها الفاعل من خلال الحملات الدعائية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني التي نشطت بعد التغيير. التوعية يجب أن تطل الرجل أيضا وغربلة القيم الموروثة أيا كانت مصادرها. ونرى أن تبدأ التوعية في مختلف مراحل التعليم لتأسيس الرؤية الإيجابية.

مدير الحسابات الأقدم وعضو مجلس الإدارة، مدير فرع الحريق والحوادث، مدير فرع السيارات، مدير فرع كركوك، مدير فرع الموصل، مدير القسم الفني، مدير قسم التخطيط والمتابعة، مدير قسم الحاسبة الالكترونية، إدارة مكتبة الشركة. هذا إضافة إلى العديد من المديرات ومعاونات المدير اللواتي يقمن بكافة الأعمال الفنية والقانونية والحسابية.

وهناك العديد من السيدات اللواتي يقمن بالعمل الإنتاجي رغم كل الصعوبات اليومية المعروفة من تفضيرات وأعمال عنف وانعدام الأمن أو النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة العاملة في هذا المجال حيث أن هناك من لا يحبذ العمل بالتأمين أصلا. ومع ذلك نجد أن هناك منتجات في بعض المحافظات تقمن بإنتاج الوثائق وأحيانا يتفوقن على الرجال في بيع وثائق التأمين وفي استحصال الأقساط عنها.

عندما أخبرت احد زملائي عن عدد المراكز التي تشغلها المرأة في الشركة علق ساخرا: "الم تري كيف أن الشركة في تدهور مستمر؟" إنها النظرة التقليدية المسبقة نفسها الذي تحاول اختزال أسباب التدهور الذي لحق بالشركة، وبقطاع التأمين عموماً، بعمل المرأة. اهو عمل المرأة الذي يفسر الوضع القائم أم حروب النظام وسياساته وسنوات الحصار وأثار الاحتلال وتفشي القيم العشائرية والبدوية ومحاولات حجب المرأة في عتمة زمن ثقافي لا علاقة له بمتطلبات العصر ودينامكيته؟ قد يكمن السبب في احتكار الرجل لمواقع القرار وهو ما يجسده شكوى بعض النساء العاملات من عدم إشراكهن في اتخاذ الكثير من

لان المجتمع والتركة الثقيلة للتقاليد هو الذي يمنحه هذا الحق حتى من المرأة نفسها أحيانا. وهكذا بقيت المرأة بعيدة عن مركز القرار مع وجود بعض السيدات اللواتي كان لهن دور واضح و ايجابي في الشركة وكن على مستوى عالي من المسؤولية.

بعد غزو الكويت (آب ١٩٩٠) وخضوع العراق تحت طائلة العقوبات الدولية وفرض الحصار الاقتصادي عليه (١٩٩٠-٢٠٠٣) تأثر قطاع التأمين كثيرا إذ توقفت أعمال الكثير من الفروع كضرع البحري والسفن والطيران والهندسي وإعادة التأمين وكل ما له علاقة مباشرة بالحركة الاقتصادية التي شلتها عقوبات مجلس الأمن. وهذا الوضع المتردي أثر بطبيعة الحال بشكل كبير على موظف التأمين وذلك لقللة المردود المادي والذي دفع الكثير من الموظفين، رجالا ونساءً، إلى ترك الشركة والعمل أما في القطاع الخاص، البعيد كل البعد عن التأمين، أو بالسفر إلى الخارج لاقتناص فرصة أفضل للعمل.

إن المرأة طيلة العقود السابقة لم تكن بعيدة عن التامين ولكنها كانت مركونة لتفرد الرجل واستحواذه على معظم القرارات الوظيفية ولكنها كانت تكتسب الخبرة سواء أكانت معاونة للمدير الرجل أو تعمل في نفس مجاله. لذلك، وبفضل الخبرة والمهارات المتراكمة لدى العناصر النسائية، برزت الحاجة إليها بعد أن تركت معظم القيادات الرجالية مكانها حتى بعد الاحتلال سنة ٢٠٠٣ وسقوط النظام وقيام فرصة للتغيير وإعادة التأسيس للمؤسسات.

الحضور الحالي للمرأة في الشركة حاليا تشغل المرأة في شركة التامين الوطنية المراكز التالية:



أين دولة القانون من المادة ٤١ في الدستور العراقي؟

بليقيس حميد حسن

نشرت وسائل الاعلام يوم ١٤-٥-٢٠٠٩ بياناً اطلقتها مجموعة من البرلمانيات العراقيات والنساء الحريصات على نسيج المجتمع العراقي وعلى تطبيق دولة القانون التي ننشدها جميعاً لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وجاء البيان مطالباً بالغاء المادة ٤١ من الدستور العراقي وقد وقع البيان من قبل الاخوات:

ميسون سالم الدملوجي، تانيا طلعت كلي، زكية اسماعيل حقي، عالية نصيف جاسم، سامية عزيز، كميلة ابراهيم بادي، شذى العبوسي، د. أسماء الدليمي..

لم تكن هذه المرة الاولى التي تنادي بها برلمانيات معروفات بنشاطهن الواضح لا لغاء المادة ٤١ من الدستور، والاحتكام للنزاعات الأسرية لقانون الاحوال الشخصية العراقي القديم مع التعديل الذي يتناسب مع حاجات المجتمع العراقي اليوم وضرورات التطور المحلي، وذلك من اجل عراق متحضر ينظمه دستور وقوانين تكفل للجميع حرية الحياة والعمل على اساس المواطنة لا على اساس الانتماء والتحزبات والمحاصصات الطائفية.

لقد صرخت مجاميع النساء وتنظيماتهن بالإضافة الى منظمات حقوق الانسان كثيراً حول تعديل المادة ٤١ في الدستور العراقي، لكننا لم نجد اذانا صاغية لكل الصيحات، وقد كتب في ذلك العديد من الناشطات والاختصاصيات والمفكرين والكتاب

والحقوقيين والصحفيين والناشطين الاجتماعيين والانسانيين، كما نظمت بحوثاً لدراسة الدستور والرغبة في تعديله كما جرى ذلك على سبيل المثال لا الحصر في مؤتمر دعم الديمقراطية الذي نظم في لندن ٢٠٠٥ وقدم به الكثير من المهتمين بحوثاً ومداخلات وافكاراً حول الدستور نشرت في وسائل الاعلام العراقية، ولكن دون جدوى، فهل ان الاهتمام بالطقوس والشعائر وممارستها اهم من تنظيم حياة الاسرة العراقية المختلطة من طوائف وانتماءات عديدة؟

وهل هي اهم من حل الخلافات والنزاعات بين الأسر العراقية في جميع المحاكم وتسهيل حلها من قبل القضاة واصحاب الشأن؟

هل على المسيحي ان يوكل محامياً مسيحياً لحل خلافاته مع أسرته وعلى الايزيدي اللجوء لقاضي ايزيدي وعلى الصابئي ان يوكل محامياً صابئياً او رجل دين صابئياً؟ وماذا لو كان هذا او ذاك من رجال الدين جميعاً غير مؤهلين لفهم حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية ونحن نعلم ان رجال الدين على اختلاف انتماءاتهم من مسلمين وغير مسلمين لم يكونوا جميعهم قضاة وحكاماً عادلين، بل هناك منهم من استغل عبادة الدين تسخييراً لمصالحهم الشخصية، وكل واحد منا ربما لديه حادثة من تلك في حياته، واتذكر هنا ان امرأة من جيراننا وجدت في حديقة بيتها يوماً دجاجة، فسألت جميع الجيران عنها وبعد ان ايقنت ان لا احد ادعى

ملكيتها واحترت المرأة بالحلال والحرام المحاط بملكيتها للدجاجة، فما كان منها (وهي امرأة ورعة) الا وذهبت بالدجاجة الى شيخ الحي او رجل الدين الذي يعقد قران الناس في المدينة، وحدثته عنها فقال لها هاتها لان ليس لها صاحب فهي من حقي، واعطت المرأة الفقيرة الدجاجة للشيخ الغني وصاحب المال والجاه.. وهذه الحادثة حقيقية عايشتها في صغري واعرف المرأة واعرف الشيخ ايضا ولا ادري لماذا استكثر الشيخ الدجاجة على الفقيرة وضمها لنفسه موقناً انه الأحق بالمال الضائع، وعلى هذه الشاكلة سيتم الفصل في القضايا الشخصية، فما اكثر القصص الواقعية التي تتحدث عن شيخ فرق بين امرأة جميلة وزوجها ليرتوجها هو، وماذا ان كانت العائلة من امرأة مسيحية او يهودية ورجل مسلم، حيث

يسمح الاسلام الزواج من كتابية؟

لا ادري مالفايدة من المادة ٤١ في الدستور ان كنا نريد شعباً لا تتجاذبه الانتماءات، ولا تتصارعه المذاهب والشعائر والطقوس المستفزة التي تجعل العراقيين يعيشون الماضي اكثر مما يعيشون الحاضر؟

مالفايدة من ترك اهم الامور والنزاعات الأسرية الى الشيوخ دون القانون الموحد والمحاكم الحضرية، لا سيما واننا نعلم ان الاسرة نواة المجتمع، فان صلحت صلح، وان العدالة بين الناس اساس الملك، والا ما معنى الحكومة وما معنى الدستور ان تركنا حل النزاعات لأهواء الشيوخ دون ضابط قانوني ينظم حقوق الناس؟

شهادة انقاذ بمناسبة يوم الصحافة

رافدة المختار

انطلق القطار من المحطة وبدأ المراقب طوافه على الركاب يتفقد تذاكرهم، وفي جولته دخل مركبة فيها اربع مسافرين ناوله ثلاثة منهم تذاكرهم اما الرابع فكان يتجاهل وجود المراقب ويتظاهر بالانهماك في قراءة احدي المجلات. طلب اليه المراقب ابراز التذكرة فنظر الراكب من خلف المجلة وقال له: انا صحفي.. محرر في مجلة (الاجواء) وبين نقابتنا وادارتكم اتفاق على ان يسافر الصحفيون مجانا في القطارات. فاجابه المراقب هذا صحيح ولكنك اهملت ذكر شرط مهم من بنود الاتفاقية وهو ان الصحفي المسافر يجب ان يكون مزودا ببطاقة انتسابه للنقابة مصدقة من الادارة العامة للسكك الحديدية، ارني بطاقتك فارتبك المسافر وتظاهر بانه يبحث في جيوبه، ولما عجز عن العثور

على البطاقة قال له "اسف يظهر جئت مسرعا للالتحاق بالقطار ونسيتها"، كرر المراقب الطلب وكرر الراكب الادعاء نفسه، واحتدم الجدل بينهما وغاب المراقب برهة ثم عاد ومعه مفتش القطار الذي اكد بان الطلب في محله، فاما ان يبرز الهوية او يدفع اجرة البطاقة بالاضافة الى الغرامة، ولما اصر الراكب على موقفه قال المفتش: هناك وسيلة واحدة لحل الخلاف.. فني القطار يسافر رئيس تحرير مجلة الاجواء فان تعرف عليك وشهد بانك محرر في نفس مجلته ينتهي الاشكال فتفضل معي لنواجهه، تغير لون الرجل وانكمش وجهه وتردد ولكنه قام وهو مغلوب على امره وتبع المفتش الى مركبة رئيس التحرير وظل واقفا خلف الباب منتظرا نتيجة المقابلة، ثم نودي عليه ودخل ولما رآه رئيس التحرير قال نعم هذا محرر في مجلتي وهو من ابرز المحررين الممتازين. فاعتذر المفتش

وانصرف كل الى مكانه. وصل القطار الى المحطة المنشودة وبدأ المسافرون يحملون حقائبهم استعدادا للنزول وبينهم المحرر المزعوم المسافر بلا تذكرة فوقف على الرصيف حتى نزل رئيس التحرير من القطار بادره بالشكر الجزيل على هذا العمل الانساني النبيل وقال له: انا ممتن جدا من شهامتك ياسيدي فقد صنت كرامتي وانقذتني من موقف حرج، ولكن قل لي بالله عليك لماذا شهدت هذه الشهادة وانت تعرف بانني لست محرراً في مجلتك؟ فاجابه الرجل.. لانني لست رئيسا لتحرير أي من المجلات. ذكرتني هذه القصة بصحفي اليوم ممن اصطادوا بالماء العكر بعد حل وزارة الاعلام وانفراط عقد الصحفيين ونقابتهم ليكونوا دخلاء على مهنة لم ينتموا لها يوما الا لتحقيق منافع شخصية.

جدلية حقوق المرأة عبر التاريخ

حيدر اسماعيل

اختلفت نظرة الشعوب حيال المرأة عبر التاريخ، ولعل ما يثير الدهشة انه في المجتمعات البدائية الاولى كانت في غالبيتها مجتمعات (أمومية)، للمرأة فيها السلطة العليا على الرجل. ومع تقدم المجتمعات وخصوصا الاولى منها ظهرت بوادر تلك الحقوق بصورة تشريعات قانونية ملزمة للمجتمع باسره، فظهرت في حوض الرافدين مخطوطة اور-نمو ملك اور والتي تعتبر جدلا المخطوطة القانونية الاولى (حوالي عام ٢٠٥٠ ق.م) وشرعت تلك المخطوطة لأول مرة احكام كاملة ضد الاغتصاب وحق الزوجة بالوراثة من زوجها. وفيما بعد ظهرت شريعة حمورابي (حوالي ١٧٨٩ ق.م) والتي احتوت (٩٢) نصا من اصل (٢٨٢) نصا تتعلق بالمرأة وقد اعطت شريعة حمورابي للمرأة حقوقا كثيرة من اهمها حق البيع والتجارة وتملك المنقول والوراثة والتوريث. بل ان تلك الشريعة المت بمسائل فرعية كثيرة فكان

للزوجة الاولى والاولوية على الزوجة الثانية في السكن والملكية وحق الوراثة والحضانة والعناية عند المرض في حال تعدد الزوجات. وشهدت المرأة اعنى انتصار لها بوصول الملكة سميراميس الى السلطة في العصر البابلي ولمدة خمس سنوات. اما في العهد الاغريقي لم يكن للمرأة الحرة الكثير من الحقوق فقد عاشت مسلوبة الارادة ولا مكانة اجتماعية لها، وظلمها القانون اليوناني فحرمت من الارث وحق الطلاق ومنع عنها التعليم ومع تقدم الحضارة الاغريقية وبروز بعض النساء الى واجهة الحياة الاجتماعية ازدادت حقوق المرأة الاغريقية اذ اعطيت حق البيع والشراء، وبالرغم من ذلك فلم ينظر للمرأة انذاك ككيان منفرد وانما جزء من العائلة وبالتالي فان الحقوق كانت على اسس وقيم تختلف عما نعرفه اليوم. وفي العصر الروماني كانت المرأة تحت السلطة التامة للاب ان كانت حرة او لحكم سيدها ان كانت جارية اما المتروجة فكان يطبق عليها نظام غريب فهي تكون بين

خيارين اما ان تكون تحت سلطة وسيادة الزوج واما ان تعاشر الزوج وتبقى مع اهلها وسلطتهم. وفي عهد الفراعنة كانت للمرأة حقوقا كثيرة فقد وصلت للحكم واحاطتها الاساطير وكانت للمرأة المصرية سلطة قوية في ادارة امور المنزل والحقل واختيار الزوج كما انها شاركت في العمل لاعالة الاسرة. اما في جزيرة العرب فقد شاركت المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية على الرغم من ظاهرة وأد البنات التي كانت تمارس انذاك فاعطيت للمرأة حقوق كثيرة مثل التجارة وامتلاك الاموال والعبيد كما كان لها حق اختيار الزوج ورفضه. وتعززت هذه الحقوق بعد ظهور الاسلام فاحتفظت المرأة بحقوقها في التملك تملكا مستقلا عن غيرها، فالمرأة في الاسلام لها شخصيتها المدنية الكاملة وثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها وثورته، وسواي الاسلام كذلك بين الرجل والمرأة في حق التعليم والثقافة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تعلم العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة).

مكانة المرأة بين القرن الحادي والعشرين وعقل ابي فيصل!

مها محمد حسن

ثمة برامج اذاعية تحاور فيها هيئة الاذاعة البريطانية مستمعها في موضوعات مختلفة قد تكون مهمة تستحق المكالمات والرسائل التي تتلقاها الاذاعة حولها، وقد تكون تافهه لا تستحق ان تثار بشأنها كل هذه الضجة. وقد يبعث المستمع برأي مهلهل لا قيمه له فنضطر الى سماعه الى الاخر، وقد يأتي مستمع اخر برأي يبدو منذ البدء انه ذو قيمة فيقف المذيع في بلعومه ويسكته لانه (الفكرة وصلت)!

واحد من الموضوعات التي استأثرت باهتمام المستمعين وتعددت بشأنها رسائلهم ومكالماتهم كان موضوع نقشي ظاهرة الطلاق في العالم العربي.

سمعنا عددا من المشاركين يدلون بآرائهم ويعززون الطلاق الى سوء الاختيار او عدم التكافؤ او تردي الحالة المادية او الى امور اخرى يبدو اكثرها قائما على اساس معقول مقبول، وسمعنا عددا منهم يدلون بآراء ليست كذلك.

الا ان الرأي الذي استأثر باهتمامي من بين جميع المتصلين كان صاحبه (ابو فيصل) (ولم يعدم رأي ابي فيصل ان يكون له مؤيدون ومناصرون). واذا كان من بين رجال العالم العربي العديد من امثال ابي فيصل فما من شك في ان هذا العالم يتقدم بخطوات حثيثة نحو العصر الحجري، وما من شك في ان النساء بحاجة ماسة الى الطلاق احيانا ومن اجل اثبات انهن كائنات حيه ناهيك عن كونهن من الجنس البشري!

يعتقد ابو فيصل ان النساء هن المسؤولات عن ازدياد حالات الطلاق، ذلك ان المرأة يجب عليها ان تخضع للرجل وان تعمل على توفير الراحة والسعادة له لان ذلك هو ما التي على عاتقها وما خلقت من اجله، وان حالات الطلاق تقع عندما

تخل المرأة بالالتزام بهذه المسؤولية! هكذا وضع ابو فيصل اصبعه على موطن الداء وهكذا وصف له الدواء! ويفخر ابو فيصل بأنه متزوج من اثنتين وانه طلق احدهن لانها ابدت اعتراضها على عزمه الزواج بثالثة!!

بعيداً عن (خزعبلات) ابي فيصل، لنحاول ان نجد ميزان عدل يرسم لنا خطأ فاصلاً بين الرجل (العظيم المتفوق) وبين المرأة (الضعيفة ناقصة العقل) التي ينبغي ان تمسك بالمشفة لتقدمها الى أحد (اباء فيصل) حين يستحم او تحضر وعاء ماء تغسل به قدميه عندما يعود الى البيت لكي (تحلل) النقود التي انفقت على شرائها.

لننظر الى هذين المشهدين:

رجل (عظيم) مفتول العضلات يقف على شاربه الصقر ويشير صوته الرعب في قلوب سامعيه، يقف امام هيئة محكمة متهما بجريمة سرقة مسلحة.

وامرأة (ضعيفة) تقف امام هيئة من الاساتذة لتناقش رساله دكتوراه اعدتها! هل يتعين علينا ان نقدم فروض

الاحترام والتقدير لهذا (الرجل) لانه رجل وان نساند الرأي الذي يقول بضعف هذه (المرأة) وضرورة خضوعها وخنوعها لانها امرأة؟

(رجال) مثل ابي فيصل لديهم نقود يستطيعون بها اقتناء عدد من السيارات، ويستطيعون بها ايضاً ان يتزوجوا عدداً من النساء. وما الفرق؟ السيارة تزود بالوقود ويبدل زيتها حين يحتاج الى التبديل تدخل (الكراج) عندما تحتاج الى التصليح، ولذا فهي (خاضعة) لإرادة مالکها وتقف رهن اشارته. والمرأة (أكلة شاربه كاسية) فلماذا لاتخضع لإرادة مالکها وتقف رهن اشارته؟! وابو فيصل لا يفهم ان السيارة من حديد وان المرأة ليست كذلك! لقد طلق ابو فيصل المرأة التي لم توافق على ان تكون فرداً في (فيلق) النساء الذي

يهيمن عليه، ونحن نحترم موقفها الذي ادى الى تحررها وانعتاقها من هذا الكابوس المتخلف.

ان شعور (الرجل) بانه صبي مدلل وان النساء مجموعة من الملاعب التي يمتلكها ويستطيع تدميرها او تبديلها متى شاء، علامة من علامات تخلف حالة الظلام.

وان وجود اناس مثل ابي فيصل يحفزنا على ان نقف لنساء: أي رجل وأي امرأة؟ المتنبي وتوماس ادسن وغاندي ولنسن ماندلا وابن سينا وذلك الذي يقف متهما بالسرقة وابي فيصل كلهم رجال.

والخنساء وبنت الشاطيء وفالنتينا تيريشكيفا وزوجة ابي فيصل المتمردة وامرأة ترضى وصاية رجل يشترها بنقوده وامرأة مكافحة تباع الخضار على الرصيف لتعيل اطفالها كلهن نساء.

نحن في عالم فيه الكثير من النساء والرجال، وفيهم الكثيرون من المتفوقين والمتخلفين والمتفوقات والمتخلفات والذين يستحقون الاحترام من الجنسين والذين لا يستحقونه.

وفي بيوت مثل بيت ابي فيصل ارائك وفيرة يستطيعون ان (يتمددوا) عليها ليشاهدوا التلفاز، وثلاجات عامرة بكل ما يملأ كروشهم ومكيفات تضمن ان لا يؤذوهم قيض الصيف ولا برد الشتاء، ونساء هن من جملة (الاشياء) التي تضمن راحتهم وسعادتهم لتخضع برضاهم! ويا لضياح امرأة ترضى ان تكون (شيئا) مقابل اي شيء في هذه الدنيا الفانية! يا لهوان امرأة ترضى ان تصادق على اناية (اباء فيصل) وغرورهم وتخلفهم وتخشى ان تنتفض لتقول: قفا! من تحسب نفسك حتى تقترح لتكون هذا المنطق الجهل السخيف المتعسف؟

ان هذا العالم لم يخلقه الله تعالى فقط من اجل يستمتع بالحياة ابو فيصل ومن هم على شاكلة ابي فيصل!

هل للطفل حقوق في العراق؟

كاظم حبيب

لا أطرح هذا السؤال لاستفزاز أي أب أو أم ولا العائلات العراقية ولا المجتمع العراقي، بل هو مجرد سؤال يسعى إلى التعاون الفكري والسياسي والاجتماعي لمعرفة الحقيقة، أي العمل الجاد مع كل الذين يسعون إلى معرفة الحقيقة على نسبتها، فالحقيقة نسبية وليست مجردة، كما قال أوسكار وايلد بصواب. دعونا نتثبت من بعض الأوضاع التي يعيش فيها المجتمع العراقي منذ قرون، وعاشها في العقود الخمسة الأخيرة بشكل ملموس ومباشر. فالمرأة في بلادنا ليست حرة والغالبية العظمى ممنهن لا يعرفن معنى الحقوق العامة، دع عنك حقوق الإنسان وحقوقهن بالذات. والمرأة العراقية غير متحررة من عبودية الرجل وهيمنة على حياتها وحركتها ومصيرها، وهي غير مالكة لإرادتها ورسم مستقبلها وعلاقاتها ودورها في المجتمع. والمرأة العراقية في الغالب الأعم حبيسة فتاوى شيوخ الدين غير المثقفين والجهلة وغير الواعين وغير الديمقراطيين، إذ أن غالبيتهم يعيش في أجواء لا صلة لها بالواقع القائم وحياتة الإنسان الفعلية والحضارة الإنسانية. والمرأة العراقية، بشكل عام، حبيسة الدار والمطبخ ومحرومة من العلم والثقافة والتربية الحديثة. إن الشعب الذي لا يحترم المرأة لا يحترم نفسه، والشعب الذي يشطب على نصفه لا يمكنه أن ينهض بأعباء التقدم والتطور وبناء أجيال أكثر احتراماً لنفسه، بل يعيد إنتاج خلفه وركوده القاتل.

المرأة العراقية، هذه الإنسنة المقيدة بقيود من حديد في مجتمع لا يعي حتى نفسه، تزهو حين تتوفر لها فرصة المناقشة الفعلية مع الرجل في أوروبا وأمريكا وحيثما توفرت لها حرية الحركة والتعلم والمساواة وممارسة الحقوق الأخرى.

أما الرجل، وفي الغالب الأعم، يُعتبر سيد الدار والحاكم المطلق في عائلته ولا يختلف عن المرأة في تدني ثقافته وعلمه وتربيته الحديثة وفي وعيه للواقع الذي يعيش فيه. هؤلاء الرجال البؤساء يشكلون المجتمع الذكوري المسيطر على المرأة والمانع عنها حريتها وإرادتها في دولة ذكورية مستبدة ومتحكمة ب حياة و رقاب وحقوق وحرية المرأة. الرجل الذي لا يحترم المرأة لا يحترم نفسه، والرجل الذي لا يرى في المرأة سوى عيباً، هو العيب وليس غيره. والرجل الذي يقتل المرأة بدعاوى تطهير

الشرف وغسل العار، هو العار وهو الفاقد للشرف وليس غيره. والرجل الذي يصادر حرية المرأة، مصادرة حريته أصلاً، وفاقده الشيء لا يعطيه.

حين تكون الأم فاقدة لحقوقها، وحين يكون الأب فاقداً لحقوقه ومشوهاً في ممارسته بعض الحقوق التي يمتلكها تقليداً وليس أصالة، ومستهداً في بيته، فهل في مقدورنا بعد كل هذا وذاك أن نتحدث عن حقوق للطفل في العراق؟ الطفل في بلادنا محروم من الطفولة أولاً، ومن الحقوق ثانياً، ومشروع موت في كل لحظة. وليس من باب المبالغة أن نتحدث عن موت مئات الألوف منهم خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

فالتقویر الجماعية التي أوجدها صدام حسين في كل أنحاء العراق، بينهم أطفال استشهدوا في الأنفال أو الكيماوي أو المهجرين في دروب الهجرة الحدودية والمضرجين بدمايهم بسبب التفجيرات الانتحارية وغيرها، أو ماتوا في الحروب التي استعرت في العراق أو مئات الألوف الأخرى من الأطفال التي ماتت بسبب الحصار الاقتصادي الدولي، بسبب الجوع ونقص الدواء والحرمان، أو بسبب الإرهاب الدموي وسياسات الاحتلال والطائفية البشعة.

العائلة التي لا تعرف حقوقها لا تعرف أيضاً حقوق أطفالها، فهي حين لا تعي مصادرة حقوقها لا تناضل من أجلها، وحينها يصعب تصور أنها تناضل في سبيل حقوق أطفالها. والفئة الحاكمة هي من هذا المجتمع المتخلف والمريض نفسياً والمعطلة حقوقه أو المصادرة، وهي بالتالي مصابة بذات العلل ويصعب تصور أنها تسعى لتأمين حقوق المرأة والعائلة والطفل.

من هنا يمكن الادعاء بأن الطفل محروم من الحقوق لأن الأم والأب محرومان من الحقوق قبل ذلك، وهما في الغالب الأعم لا يعرفان أن لهما حقوق أصلاً، وبالتالي فحقوق الطفل أسوأ حالاً من حقوق الأبوين. وهكذا ينمو الطفل في وضع لا حقوق له، وحين يصبح شاباً لا يتمتع بحقوق الشباب، بل هو محروم منها أيضاً. وهكذا تستمر عملة إعادة إنتاج غياب الحقوق من المهد إلى اللحد.

نسبة عالية من أطفال بلادنا لا تحصل على تغذية مناسبة، بل تعاني من جوع دائم وصحة علييلة ونقص في المعالجة والدواء. ونسبة مهمة منهم لا تجلس على مقاعد الدراسة بل تتجول في شوارع الوطن الغني بثرواته طلباً لشيء من

مال تسد به عائلة الجوع. من يتجول في شوارع كل مدن العراق سيجد هذه الظاهرة البشعة أطفال بعمر الزهور وأجمل منها يعملون لكسب العيش أو يبيعون الماء والعلكة في المقابر وعلى قارعة الطرق والتسول بين السيارات العابرة والمارة. نسبة من أطفال بلادنا يتعاطون المخدرات، سواء عبر أكياس النايلون أم تناولها مباشرة. نسبة من أطفال بلادنا عرضة للاغتصاب وهي تسعى للحصول على لقمة العيش أو تتعرض إلى الاختطاف وسلبها بعض أعضائها لبيعها لمن يشتري تلك الأعضاء!

الفساد المالي والإداري المنتشر في بلادنا وسوء التربية والتعليم والمناهج التربوية والتعليمية والمناهج التلفزيونية الباهتة والباطسة والطائفية والبعيدة عن العلم في أغلبها تزيد كلها وتوسع وتعمق من هذه المشكلة الإنسانية حيث يعاني الأطفال منها بشكل عام.

هذه كلها وغيرها صيغ تجسد فقدان الطفل لحقوقه في بلادنا، وهذه الصيغ من التعامل تنقل عبرهم لأطفالهم لاحقاً وهمجراً. هذه الحلقة المفرغة التي يفترض كسرها لا تكسر بالدعاء ولا بالنداءات أو التمنيات الطيبة، بل تكسر بالنضال من أجل تغيير الواقع القائم في العراق، تغيير بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية الباطسة حالياً، تكسر بالتنمية الاقتصادية والبشرية وبتغيير وعيه المتخلف، بتوفير مستلزمات تغيير هذا الوعي لدى الفرد والمجتمع، بممارسته لحقوقه، سواء كان رجلاً أم امرأة، إنها الحلقة الشيطانية التي يفترض كسرها والتي يفترض مساهمة قوى المجتمع الواعية، وبشكل خاص القوى المثقفة والأحزاب والقوى الديمقراطية الواعية لمخاطر هذه الحلقة المغلقة من فقدان الحقوق أو تشويهها أو الهيمنة على المرأة وحرمانها من حقوقها من قبل الذكر والدولة الذكورية والقوانين الذكورية الجائرة والتشريع الديني الذكوري الكاره للمرأة والرافض لحقوقها ومساواتها بالرجل. ومن هنا يفترض الالتزام بالقاعدة الأصوب: "الدين لله والوطن للجميع".

إن النضال في سبيل حقوق المرأة والعائلة والطفل يعبر عن وعي سليم لأهمية ذلك في بناء مجتمع مدني ديمقراطي حديث، وأن الطفولة الحالية هي حاملة المستقبل وهي الناهضة بمهماته اللاحقة، وعلى بناؤها الراهن يتحدد بناء المجتمع القادم الذي نريد له أن يكون حراً وديمقراطياً وحديثاً.

ضوابط

د. فوز النعيمي

على باب الوزير وقفت أشكو و طال على
مضض وقوي

فوجدته يحتاج من يشكو إليه
لجاجة مُدَاد الكفوف

قال لي بالهاتف: "تعالى مبكرة غدا"، قلت بيتي بعيد، قال "أخرجني في السادسة والنصف". وحصل، فقد انطلقت في السادسة وأنا أرثدي "تاييرا" أسود أنيقاً وقميصاً حريراً عانق بشفافية أسوده أبيضه. وصلت بعد السابعة حين لا تتكظ شوارع بغداد كعادتها في ساعات الذروة الصباحية. على باب الوزارة، مع الحرس بدأت أول ساعات الإنتظار في يوم أملت فيه حلاً "لشكاسة" ما أعاني بعد تدخل مهم للحصول على هذه المقابلة. وقفت مع الحراس خارج الأسوار ولم يُسمح لي، رغم مظهري المؤدب بالوقوف داخلها، وبعد ساعة اصطبار وتقلب، تعطف أحدهم وسمح لي بالجلوس في "الكشك" الصغير خلف الباب الرئيسي، ولم يطل جلوسي فقد اعترض آخر على وجودي وطلب مني أن أقف في ظل مدخل الوزارة لأحتمي من الشمس، وجدت هناك كرسي يدور حول نفسه جلست بدون استقرار ثم قفزت إذ باغتتني صرخة استنكار شيع يتشح بالسواد: "كيف وصلت هنا"، وعلا صوتها على الحرس، وقامت ضجة فهمت منها أنني يجب أن أعود أدراجي خارج الأسوار. في هذا الوقت بدأ سيل الموظفين بالتوافد راجلين أو بسيارات جماعية وشخصية وكان هيكل الوزارة يمتصهم فلا يبدو منهم رغم كثرتهم أحد. مضت ساعة أخرى ثم سُمح لي بالدخول، تم تفتيشي بعناية مرتين وجردت من هاتفي وحقيبتي إذ لم يجدوا معي لا حزام ناسف ولا سلاح فحجمي الصغير لا يشي بستر مثل هذه الألعاب. ثم بدأت رحلة ثانية، هذه المرة في متاهات أروقة البناية الصماء، بناية لا شك أن مصمم دهاليزها خريج سلك مخابراتي عتيد، ممرات وسلالم قد تقودك إلى أي قسم إلا الذي تقصد التوجه إليه. بعد تجوال يمينة ويسرة، صعوداً ونزولاً،

استفساراً وعودة إلى نفس المكان واعتذار مشوب بالحيرة في مكاتب تتكدس على جوانبها ملفات ينقصها الترتيب والنظام تفوح برائحة الورق والحبر، تتطلع إلى عيون لا ترحاب فيها وإن اتسمت بالأدب. ومن باب إلى باب، ومن سلالم طويلة إلى أخرى، أوصلتني أخيراً وبعد ثلاثة أرباع الساعة إلى سكرتارية الوزير الخارجية فدخلت قاعة واسعة الجنبات تتوزع على حوافها المقاعد الوثيرة لتشكل "ديواناً" امتلأت حيطانه بلوحات ورود ومناظر طبيعية خالية من أية أصالة فنية أو عراقية عراقية تعكس إحساساً بالغربة وعدم الانتماء وتدفع للهروب والعودة إلى البيت. تماسكت وسلمت على الرجل الجالس خلف المكتب الضخم المزين بعدد لا بأس به من الهواتف النقالة والأرضية والأضابير، شيء واحد أراحتني ذاك أنني كنت أول الوافدين. قدمت طلبي وجلست بعد أن أشار علي الرجل بذلك. الغرفة مكتفة التبريد بما يكفي لأضعاف مساحتها، أحسست بالبرد فغيرت مكاني إلى زاوية أخرى، تطلع إلي السكرتير "الخارجي" ولم ينبت. وجلست أنتظر، وبدأ سيل عرمرم من الوافدين يتقاطر تباعاً داخلًا خارجاً غالبهم يُقابل بترحاب يزيد أو يقل حسب قيمة كل منهم، وكلاء وزارة، ضباط برتب عسكرية متراسة، وفود من البصرة وأسائنة من بابل وتهاني بهدايا وسلالات ورد "لا أدري لأية مناسبة"، وقلائل مثلي انزروا في الحافات كما انزويت أنا بانتظار ساعة الفرج. كان الرجل مضيافاً فقد طلب لجميع القادمين الذين يعرفهم مشاريب حسب الطلب، إلاي، إذ لم تكن بيننا سابق معرفة، لذا وبعد أن تجاوزت الساعة الثانية عشرة وجفّ حلقومي وعلا ضغطي وانتابني الصداع، قمت بأبحث عن كافيتيريا الوزير. دخلت وطلبت ماءً دافئاً رغم اقتراح المسؤول المنهمك بتناول ترويقة الصباح قيماً ومربى، أن أعود إلى مكاني ليقدمه لي. شربت دوائى، استرحت قليلاً وعدت لمتابعة الجلوس على "حافات المياه". مرت دقائق وقد استرددت بعض عافيتي ونشاطي فبادرت السكرتير: "أنا أول القادمين"،

وقبل أن يؤشر بالانتظار للمرة الثالثة أردفت "الوقت يمر"، فرد بقوله "ادخلي وقولي هذا لسكرتير الوزير". دفعت "باب الحوائج" ودخلت. سلّمت ثانية وسألته عن أوراقى، تطلع إلى شاب في مقتبل العمر ورد بأدب ولطف لا تكلف فيهما: "تفضلي اجلسي" وبدأ يبحث بين الأوراق، وبعد لأي وتقلب لمكس الضائلات، وجدها في قعر سلة، نعم في القعر حيث تراكمت فوقها طلبات كثيرة، هل أقول شعرت بالإحباط؟ نعم ولكن ما يزال هناك من أمل إذ مازلت انتفس. وانتظرت حتى خرج من عند الوزير آخرون أطالوا البقاء، ودخل آخرون، ثم دخل الشاب حاملاً فايلى الأزرق اللون. وخرج مسرعاً معلناً: "لقد أشر الوزير على مذكرتك" ودق جرساً جانبياً فجاءت امرأة في "مقتبل المشيب" ترتدي السواد، وقد يكون هذا زيهم الموحد الذي لم نفلح في تطبيقه في الجامعة، طلب منها أن تذهب به إلى الواردة، شكرته وخرجت أركض خلف السواد. وفي الواردة قرأت ملاحظة الوزير المهمة: "موافق مع الإلتزام بالضوابط!!" لقد جنّت إليه أشكو الضوابط، وملخص حالي مع هذه الضوابط أنني أقصيت عن الخدمة في الجامعة لمدة ١٦ عاماً، عدت إليها في ٢٠٠٦ ولم تمض إلا ثلاث سنوات حتى صدر مرسوم بإحالة المعادين إلى الخدمة لأسباب سياسية ممن بلغوا السن القانونية على التقاعد بينما يُستثنى حملة الألقاب العلمية "أستاذ مساعد وأستاذ"، وبما أنني أقصيت منذ عام ١٩٩٠ ولم تتح لي فرصة التدرج العلمي المطلوب كبقية زملائي لذا جنّت أطلب من سيادة الوزير أن يحتسب جزءاً من مدة الإقصاء لأغراض الترقية العلمية كي أقدم البحوث التي أعدتها لهذا الغرض، ولأن نظام الترقيات العلمية يستوجب ٤ سنوات بين ترقية وأخرى، وإلا فما الداعي إلى عودتي ثم إقصائي مرة ثانية؟ لقد سرقوا من عمري ١٦ عاماً، أفلا يستوجب هذا أن أملاها بحوثاً بدل أن أقصى وأهمّس ثانية؟. هنا تأتي على البال حالة سبق أن ذكرتها في إحد مقالاتي عن شاعرٍ جاء يمدح الرشيد فكانت هبته

يارجال العرب احذروا... النساء قادمات

هادي حسن

بعد نضال مريّر استمر سنوات استطاعت النساء في الكويت جني ثمار الصبر الطويل والحصول على اربع مقاعد في مجلس الامة الكويتي وهي المرة الأولى في الكويت وفي الخليج تحصل فيه النساء على هكذا عدد في المجلس، ولاسيما ان بعض الدول الخليجية ما زالت تحرم على النساء المشاركة في الانتخابات بصفة ناخبات او مرشحات. تؤشر نتائج الانتخابات الكويتية الى جملة معطيات منها:-

- ١- اقتناع النساء بأن الرجل لم يحقق طموحاتهن كما يعد بها قبل كل انتخابات فتوجهن بالثقة الى بنات حواء.
- ٢- ثقة النساء بالنساء اصبحت اكبر وأنهن قادرات على تحقيق ما يعجز عنه الرجال.
- ٣- منظمات المجتمع المدني كان لها دور كبير في تقديم صورة حقيقية للنساء وانهن قياديات حقيقيات للمجتمع وفي مستوى الرجال من حيث العمل والعطاء والقيادة.
- ٤- عدم قناعة المجتمع والنساء بصورة خاصة بما حصل خلال الدورات السابقة لمجلس الامة والدخول في قضايا ومهاترات لم تقدم حلولاً مناسبة للكثير من المشاكل التي يعاني منها المجتمع.
- ٥- كثرة المطالبات من المجلس السابق الذي كان في اغلبه من التيار الاسلامي المتشدد للنيل من الحكومة ممثلة في رئيس الوزراء (من العائلة الحاكمة) وطلبه للمثول للاستجواب امام المجلس والذي انقلب بدوره عليهم حيث انهم خسروا العديد من الاصوات لصالح النساء والنواب الشيعة والبراليين.
- ٦- رغبة الكويتيين بانتخاب مجلس حقيقي قادر حل المشاكل التي يعاني منها وليس الدخول في مناسبة وغير مناسبة في مواجهة مع الحكومة من اجل اسقاطها.
- ٧- ان هذا النجاح يحسب للنساء لانه بلا كوتا تحدد لهن الحصة كما في بعض الدول وبالتالي كان الدخول الى الانتخابات منصفة مع الرجال في كل شئ وهو نجاح حقيقي للنساء الكويتيات.

ان هذه المعركة الانتخابية التي قادتها النساء بجدارة وبنجاح منقطع النظير والتي ادت بدوها الى قلب الموازين في الخارطة النيابية في مجلس الامة الكويتي تستحق منا كل الاحترام والتصفيق وقوفا ومؤزرتها. وليعلم الرجال في كل الدول العربية ان النساء السياسيات قادمات فأحذروا...!

ضئيلة أمام عقد كان الخليفة قد أهدها إلى محظيته "خالصه"، فخرج مُحبطاً وكتب على حائط القصر هذا البيت: "لقد ضاع شعري على بابكم كما ضاع عقْدُ علي خالصه"

فتار الرشيد وأمر حراسه بجلب الشاعر الذي رجع مع الحرس خائفاً عاقبة ما كتب، ولكنه بفضة غافلهم ومسح بطرف جبته ذيل العين في الشطرين فجاء كالآتي: "لقد ضاع شعري على بابكم كما ضاع عقْدُ علي خالصه" فأعطاه الرشيد وأرضاه. جال في خاطري أن أكتب على باب الوزارة ما يلي:

لقد ضاع وقتي على بابكم
كما ضاع منه الذي قد مضى
فلا نلت عطفاً به منكم
ولا هو عوضُ عمراً قضى
تظل ضوابطكم هاجساً قاهراً
وما تحتوي غير ما أرمضا
وتبقون دهرأ وقد ترحلون سريعاً
ويأتي سواكم على دورهم
ضوابطُ مُرتجل مُمرض
وسوطُ يُصبُ على الرأس مثل القضا
وفيه الذي فيه مما تكابده النفس ما
أغلظا

لعين تحجر فيها اللظى
وما ذاك خاف على عاقل
وما فيه ما أغمضا
ولكنه أملُ جامع
أن يعود إلى الحق من أرمضا
وأن يستقيم على العدل من أنقضا
أقول، وقفت على باب الوزير
وقد جاوزت هامتي مد هذا الفضا
أقول: سيبقى العراق حبيبي
ولي فيه كل الرضا
"فيا حبذا وياحبذا
حبيباً تحمّلت منه الأذى"
ملاحظة "غير" مهمة

أعدت الكرة بعد إسبوعين، طفت على كل المكاتب فلم أجد لمدكرتي المرقمة ١٤٨٣ في ٢٠٠٩/٤/٨ التي أرسلها السكرتير إلى إدارة مكتب الوزير أي أثر. كتبت مذكرة أخرى وتم توريدها برقم ٢٧٦٨ في ٢٠٠٩/٥/١٤، وتحريت عنها بعد عشرة أيام فقالوا "تم إرسالها إلى وزارة التربية" للتحقق من صحة الصدور، ولا أدري ما هي علاقة وزارة التربية بكل هذا! أنتظر فقط أن يجيبني أحد.